الفصل الثاني

نشأة المقال الصحفي وتطوره

المبحث الأول:

تاريخ المقال فى فرنسا وإنجلترا وأمريكا

كان المقال هو الأصل والأساس ، وصاحب المكانة الأولى فى تحرير الصحيفة منذ فترة طويلة، ويجمع الذين اهتموا بتاريخ المقال الصحفى والفن الذى يمثله بين فنون الكلام والأساليب الأدبية على أن الكاتب الفرنسيي ميشيل إيكيم دى مونتين Michel Ey Quem de montaign (١٥٣٣ - ١٥٩٢) هو مبتدع فن المقالة الحديثة. وجاء فى دائرة المعارف البريطانية أن فن المقالة قد نشأ فى أواخر القرن السادس عشر على يد ميشيل دى مونتين [١].

محاولات مونتين:

وقد سمى مونتين مقالاته بالمحاولات Essais ، وقد اهتم فى هذه المقالات أو الفصول بالبحث فى خفايا نفسه متحدثاً عن ذكريات صباه وشبابه، وعن الأحداث الطريفة التى مربها فى طور الرجولة والشيخوخة، ولم يتورع عن كشف عيوبه للناس. ومن ثم فقد اتسمت هذه المقالات بتألق العنصر الشخصي، حتى شاع فى الاصطلاح أن تكون كلمة Essais التى أطلقها مونتين على كتاباته مقصورة على القطعة من النثر الأدبى التى تعالج موضوعاً خاصاً بالكاتب مارسه أو خطر له أو توهمه.

وإذا كان الفن المقالى قد ارتبط فى نشأته بالأديب الفرنسى «مونتين» فإن بعض الباحثين فى تاريخ المقال يرون أن له جذورا ضاربة فى القدم، فقد ذكر أرثركروستوفر بنسن Arther chirstopher Benson أن مونتين مدين لشيشيرون الذى كان يعالج موضوعات مجرده بأسلوب سهل، وشيشرون نفسه كان مدينا لأفلاطون الذى اشتملت محاوراته على الجرثومة التى تولدت منها المقالة [٢].

انتقال الريادة إلى الانجليز:

وعندما ترجمت مقالات مونتين إلى الإنجليزية أطلق عليها Atitemptstrials أى

(1) The new Encyclopedia Britanica. v.3 P.g 63, London 1974.

(٢) د. محمد عوض محمد، محاضرات عن فن المقالة الأدبية، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩، ص ٥٩ - ٦٤.

محاولات. وهى المقالات التى تُكتب على طريقة مونتين. وتأثر بهذه الترجمة التى قام بها جون فلوبير الكثير من الأدباء الأنجليز، وفى مقدمتهم فرنسيس بيكون Sir Francis Bacon (١٥٦١-١٦٢٦) وإبراهام كولى Abraham Cowley (١٦١٨-١٦٦٧) وجو ن دريدن Jhon Dryden (١٦٣١ - ١٧٠٠) ووليم تمبل Sir William Timple (١٦٢٨ - ١٦٩٩).

وينظر النقاد إلى فرنسيس بيكون بوصفه أول مقالى انجليزى عظيم، وكانت مقالاته تتميز بالتركيز ودسامة المادة الفكرية. أما كولى فكانت مقالاته تتميز بالذاتية النابعة من النفس ولها جاذبية الحديث الذى يدور بين الأصدقاء الحميمين، وكان يتخذ لمقالاته عنوان «أحاديث شتى Severaldiscourse وكان النقاد يلقبونه بأبى المقالة الإنجليزية.

الصحافة وتطور فن المقالة:

ويأتى القرن الثامن عشر ويظهر مجموعة من الكتاب ينهضون بالمقالة فى إنجلترا ويجعلون منها فناً قائماً بذاته بعد أن كانت فنا ثانوياً يعيش على هامش الفنون الأخري، ومن هؤلاء الكُتاب: جوناثان سويفت Johnathan swift (١٦٦٧ -١٨٤٥) وجوزيف إديسون Addison (١٦٧٢ -١٧١٩) وريتشارد ستيل Ritshard steele (١٦٧٢ - ١٧٢٩) ود. سمويل جونسون Dr . Sawmel Johnson (١٧٠٩ - ١٨٧٤) وأليفر جولد سميث Oliver Gold Smith (١٧٢٨ - ١٧٧٤).

وكان لصحافة هذا القرن دورها الهام فى نهضة فن المقالة وتطورها إذ أفردت مساحات كبيرة لكتاب هذا الفن، ومن هذه الصحف: الصحيفة اللاتينية التى ظهرت عام ١٦٩١ Athanian Faxeti وصحيفة تاتلر (١٧٠٩ - ١٧١١) The tatler التى كان يصدرها ريتشارد ستيل ثلاث مرات أسبوعياً، والتى شاركه فى إصدارها بعد ذلك جوزيف إديسون، ثم صحيفة المراقب The spectator (١٧١١ - ١٧١٢) التى أصدرها إديسون وستيل أيضاً وكانت مليئة بالنقد اللازع لأوضاع المجتمع الإنجليزي. من خلال نقدها لسلوك وتصرفات شخصيات من خيالهما.

وينسب إلى «دانيال ديفو» أولية كتابة مقالات سياسية يناقش فيها سياسة الحكومات وذلك من خلال صحيفته التى أسماها «ذى ريفيو» والتى أصدرها فى

لندن عام (١٧٠٤) وكان يكتب فيها مقال بالصفحة الأولى يسمى بالخطاب الافتتاحي[١].

تعدد موضوعات المقال:

ويتسع نطاق المقال الصحفى فى القرن التاسع عشر على يد مجموعة من المقالين أمثال : تشارلز لامب Charleslamb (١٧٧٥ - ١٨٣٤) ولى هنت Leigh Hent (١٧٧٤ -١٨٥٩) ووليم هازليت William Hazlit (١٧٧٨ -١٨٣٠) وتوماس دى كوينسى Thomas de Quincy (١٧٨٥ - ١٨٥٩) ، فلم تعد موضوعات المقالات مقصورة على حياة المدن وأزياء المجتمع وعادات السلوك والأخلاق، وأحاديث النفس، بل تناولت مختلف الموضوعات، وصار الكاتب يكتب فى الموضوع الذى يروقه، وأصبحت موضوعاته تعتمد على مدى اتساع ثقافته، وعلى مدى تنوع اتصاله بالحياة العامة.

وكان تشارلزلامب متأثراً بطريقة الكاتب الفرنسى مونتين فى مقالاته حيث كان يكتب عن نفسه ويصف أثر الأشياء عليها ، ولكنه لم يكن صورة مكررة من مونتين فلم يجعل هذه النظرة الذاتية صريحة أو مباشرة.

وكانت مقالات وليم هازليت أشبه بالبحوث، وقد نشرها فى صحف: «ذى مورننج كرونيكل» و«ذى اكزامنر» ، وهى جزء من فصوله النقدية المعروفة باسم «مختارات من مقالات هازلت» ومن يقرأ هذه المقالات يلاحظ أن كاتبها أديب يكتب عن المسرح، ليعيد اكتشاف شكسبير معارضا الآراء التى ظهرت من قبل خلال القرن الثامن عشر، منبها إلى أهمية المسرح الياصاباتي. عارضا على نحو ما - لطريقة التمثيل وخصائص الممثلين، أى للنصوص الدرامية المؤداة.

واشتغل «لى هنت» ناقدا مسرحياً لصحيفة ذى نيوز، فيما بين ١٨٠٥ إلى ١٨٠٧، ثم فى صحيفة دى إكزامنر، وكان بارعا فى كتابة مقال النقد الأدبي، وكان سديد الرأى فى تقدير نتاج غيره[٢].

(١) د. محمد منير حجاب، «المقال الافتتاحي» مؤسسة سعيد للطباعة، طنطا، ١٤٠٧ ه ،١٩٨٧م، ص ١٩.

(٢) أحمد أمين،ذكى نجيب محمود، «قصة الأدب فى العالم»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥، ج ٣، قسم (٦)، ص ٥٥.

العصر الذهبى للمقال الأمريكي:

وكان كُتاب المقال فى الصحافة الأمريكية فى منتصف القرن التاسع عشر بمثابة القوة الدافعة التى تلهم عقول الناس وتشحذ أفكارهم، وكان لهم تأثيرهم الفعال فى السلطة العليا، ومنهم: «ويليام كولين بريانت» William Cullen Breyant «وهو راس جريلي» Horace Greeley «وهنرى رايموند» Henry. j. Raymond ، وغيرهم من الذين ينتمون إلى العصر «البركليسى» و«هوا لعصر الذهبى للمقال الأمريكي».

كان «بريانت» «رجلاً فاضلاً وصحفياً مرموقا، وكانت له شعبية ملحوظة، واختير مراراً ليرأس الاجتماعات الوطنية التي كانت تدرس مشاكل مدينة ، نيويورك وكان فضلاً عن ذلك أديباً وشاعراً.

وفى عهد «بريانت» أهتمت جريدة الإفننج بوست The evening post بالموضوعات والمشاكل الاجتماعية مثل الإسكان والصحة وغيرها، إضافة إلى الجوانب الفكرية، حيث كانت سوقاً للأدب الرفيع [1].

وكذلك اهتمت بالأمور السياسية وكانت مستقلة فى الرأى وإن مالت إلى سياسة الجمهوريين.

وكان «بريانت» «فى سياسته بعيد النظر ، وفى أسلوبه سهل التعبير، لاتعرف تعقيباته على الشئون العامة اللف والدوران.

أما «هوراس جريلي» «فقد أصدر فى ١٠ إبريل ١٨٤١ م جريدة «النيويورك تريبيون»، وكانت هذه الصحيفة غير عادية من حيث الأسلوب، كانت تهتم بالمحاضرات الأدبية والعلمية، وكانت تخصص مساحة لنقد الكتب وتحليلها، ونأت «النيويورك تى يبيون» بنفسها عن الأخبار المسفة، وكانت ذات دور سياسى وتوجيهي، وخاضت الكثير من المعارك فى سبيل التحرر من العبودية.

وأصدر «ريموند» جريدة «نيويورك ديلى تايمز» التى أصبحت بعد ذلك تعرف باسم «نيويورك تايمز » وكان يرى أن للصحافة رسالة اجتماعية، ومن ثم أوجب على

(١) د. عبدالعزيز شرف : «فن المقال الصحفي» مرجع سابق، ص١١.

صحيفته أن تتمسك بالخلق القويم والبعد عن الإسفاف. وقد ساهمت جريدته فى العديد من الحملات الصحفية الناجحة فى كثير من الشئون.

وقد اهتمت هذه الصحف بالمقالات الافتتاحية اهتماماً كبيراً، وكانت تخصص لها مساحة كبيرة من الصفحة.

ومن أشهر كتاب المقال الأمريكيين فى القرن العشرين الصحفى «ولترليبمان» (١٨٨٩ - ١٩٧٤) والذى بدأ عمله فى الصحافة سنة ١٩١٠ فى صحيفة «بوسطن كومون» ، وانتقل منها إلى صحيفة «نيوريبابليك» وبعد الحرب بدأ يكتب عموداً منتظماً فى مجلة «فانيتى فير» وانتقل بعد ذلك إلى صحيفة «نيويورك ورلد» . وفى ٨ سبتمبر ١٩٣١ بدأ يكتب عموده «اليوم وغداً» فى صحيفة «هير الد تريبون» التى ظل يكتب فيها حتى يناير ١٩٦٣م، ليتنقل بعدها إلى «واشنطن بوست «ومجلة» نيوزويك».

وكان آخر ما نشر فى الصحف مقاله فى «نيوزويك» فى ١١ يناير ١٩٧١م . ويعتبر «ولترليبمان» من أكبر صحفيى القرن العشرين. لا فى الولايات المتحدة فحسب بل فى العالم.

ومن كتاب المقال الأمريكان المحدثين أيضاً.. «ويليام هاملتون» محرر صحيفة «ذى وول استريت جورنال»، والصحفى و. ك. كيلسى كاتب المقال الافتتاحى فى صحيفة أخبار ديترويت "The Detroit New s"

المبحث الثانى:

المقال فى الصحافة العربية

عرف العرب فن المقال تحت مسميات مختلفة رغم أنهم لم يطلقوا لفظ المقال على جنس أدبى معين، فقد عرفوا الرسائل والمقامات والفصو ل، قبل ظهور مقالات مونتين وبيكون بمئات السنين.

فقد كانت لهم كتابات تقترب من فن المقالة، جاءت فى صور رسائل تتناول قضايا اجتماعية أو نقدية، أو فيما أطلقوا عليه الفصل، واستخدم بعضهم لفظ مقال بمعنى قسم من كتاب، أو عنوانا لمؤلف ، فالقلقشندى يقسم كتابه صبح الأعشى إلى عشرة أقسام، يطلق على كل قسم مقال، وعلى بن رضوان المصرى يسمى بعض مؤلفاته: مقالات، فله مقالة فى شرف الطب، ومقالة فى حفظ الصحة، ومقالة فى الأورام، ومقالة فى هواء مصر.

مولد المقال الصحفي

أما المقال بمعناه الحقيقى فلم يعرفه الوطن العربى إلا فى نهاية القرن الثامن عشر عندما عرف العرب الصحافة المطبوعة، حيث كانت مصر أول دولة عربية تعرف الصحافة عندما أصدر الفرنسيون صحيفة «كوربيه ديلجبت» بالفرنسية سنة ١٧٩٨م . وبعد الوقائع المصرية التى صدرت سنة ١٨٢٨م، توالى إصدار الصحف خاصة بعد النهضة التعليمية التى تمت على يد حاكم مصر محمد على باشا. وقد ولد المقال الصحفى فى مصر على يد رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده وعبدالله أبو السعود صاحب جريدة «وادى النيل» التى ظهرالعدد الأول منها فى ٥ يوليو ١٨٦٧م. وميخائيل عبد السيد.

وقد غلب على الصحافة فى هذه البيئة وظيفة التعليم والتثقيف والتنوير والتوجيه للأمة، وكانت الأداة لهذا كله، المقال الذى يدبجه الكاتب الكبير الذى يملك قوة

(١) د. إجلال خليفة، «اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفي» الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٠٠.

التعليم والتثقيف والتنوير والتوجيه للأمة ولهذا كانت كلمة صحفى فى العهد الأول مرادفة لكلمة أديب [1].

وكانت لغة المقال مصبوغة باللون الباهت من ألوان النثر العربي، وكان المقال فى ذلك الوقت ذا طبيعة علمية أدبية أكثر منها سياسية أو اجتماعية من حيث الموضوع.

مرحلة الإصلاح الاجتماعى والسياسي:

وتبدأ البيئة الصحفية الثانية التى أزدهر فيها فن المقال الصحفى فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل عندما صدرت جريدة «الأهرام» التى أسسها اللبنانيان سليم وبشارة تقلا بالاسكندرية سنة ١٨٧٥، وصدر عددها الأول فى ٥ أغسطس ١٨٧٦م، ثم صحيفة «أبونظارة» سنة ١٨٧٧ بالقاهرة، والتى كانت أول صحيفة كاريكاتورية سياسية فى العالم العربى لصاحبها «يعقوب صنوع» الذى كتب فيها العديد من المقالات التى انتقدت سياسة الخديوى إسماعيل، ومن كتاب هذه المرحلة اللامعين «عبدالله النديم» الذى أصدر مجلة التنكيت والتبكيت» فى ٦ يونيو سنة ١٨٨١م ثم صحيفة «الطائف» فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨١ م لتكون لسان حال الثورة العرابية.

وأديب إسحق الذى أصدر هو وشقيقه عونى إسحق جريدة «مصر» بالاسكندرية فى ٣ ديسمبر ١٨٨١م[1].

وفى هذه المرحلة نعم المقال بقسط من الحرية فى الموضوع ومن الحرية فى الأسلوب بعيداً عن النثر الباهت، نتيجة اتجاه كُتاب المقال خلالها إلى لون اخر من الجهاد القومي، حيث اتجهت إلى الإصلاح الاجتماعى والسياسى واللغوي. ومهد هؤلاء الكتاب لإدراك الفرق بين لغة الأدب ولغة الصحافة، عند كتاب البيئة الصحفية الثالثة التى شهدت ظهور الأحزاب واشتعال المقاومة ضد الاحتلال الإنجليزي.

وفى مطلع القرن العشرين تأججت نار الوطنية فى مصر ضد الاحتلال البريطاني، وظهرت الأحزاب الوطنية فى مصر لأول مرة فى تاريخها الحديث. وكان لكل حزب صحيفة تعبر عن رأيه، وتؤيد وجهة نظره ، والوسيلة إلى هذا المقال، ولهذا كانت كل

(١) د. خليل صابات، «وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها»، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧، ص١٦٤ وما بعدها.

صحيفة تعتمد فى تحريرها وصدورها ورواجها على أكبر عدد من أشهر الكتاب البارزين.

فكانت جريدة «المؤيد» التى صدرت فى نهاية سنة ١٨٨٩ لصاحبها الشيخ على يوسف تعبر عن رأى حزب الإصلاح، وكانت تضم بين كتابها: محمد مسعود، حافظ عوض، لطفى جمعة، سليم سركيس، والشيخ عبدالقادرالمغربى والمنفلوطى وغيرهم.

وكانت جريدة «اللواء» التى أصدرها الزعيم مصطفى كامل فى ٢ يناير سنة ١٩٠٠م تعبر عن سياسة الحزب الوطنى، ثم من بعدها جريدة «العلم» التى صدرت فى ٧ مارس ١٩١٠، وكان من كتابها الزعيم مصطفى كامل، ومحمد فريد، وعبدالعزيز جاويش وأحمد حلمى وأمين الرافعى وعبدالرحمن الرافعي.

وكان هناك أيضا حزب «الأمة» وتعبر عنه صحيفة «الجريدة» التى رأس تحريرها «لطفى السيد»، وكانت تضم بين محرر يها حشد من الكتاب الكبار، والكاتبات اللاتى برزن فى المجتمع آنذاك. ولقد حملت هذه الصحيفة التى صدرت سنة (١٩٠٧) دعوة التجديد والبعث إلى جانب دعوتها السياسية. ومن كتابها : عبدالرحمن شكري، عبدالحميد حمدي، عبدالحميد الزهراوي، عبد العزيز البشري، محمد السباعي، عبدالقادر المازني، عباس محمود العقاد، مصطفى عبدالرازق، سلامة موسي، توفيق دياب، ملك حفنى ناصف، لبيبة هاشم، ونبوية موسي. وكان هؤلا هم رواد الحركة الأدبية الحديثة والتطور الاجتماعى الذى كانت تشهده مصر فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية [١].

تزايد سطوة المقال

وازداد دور المقال واتسع نطاقه فى الصحافة المصرية بعد ثورة سنة ١٩١٩م، كضرورة لتوجيه الرأى العام المصرى أثناء الثورة والتعبير عن مطالب الشعب بعدها، كما أن قيام الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ والتصارع بين الأحزاب، وتزايد الشعور الوطنى والمقاومة ضد الاحتلال ، كل ذلك زاد من سطوة المقال الصحفى كمحاولة من كل فريق لكسب الرأى العام وإقناعه بسياسة كل حزب وكسب الجماهير إلى

(١) د. عبداللطيف حمزة ، «أدب المقالة الصحفية فى مصر» القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٥٨م ،الجزء (٢) ص ١٢٢.

صفه . كما ساعد على ذلك قيام أحزاب جديدة مثل حزب «الوفد» الذى رأسه سعد زغلول ، ثم مصطفى النحاس، وعبرت عن سياسته جريدة «البلاغ» سنة ١٩٢٣ لمحمد عبدالقادر حمزة، ثم «كوكب الشرق» «لأحمد حافظ عوض سنة ١٩٢٤، وصحيفة «الأخبار» لأمين الرافعى سنة ١٩٢٥م ، والمصرى سنة ١٩٣٦ لمحمود أبوالفتح. وجاءت صحيفة «السياسة» لتكون لسان حال حزب الأحرار الدستوريين المناهض لحزب الوفد، وقد أصدرها سنة ١٩٢٢ محمد حسين هيكل، واشترك معه فى تحريرها محمود عزمي، توفيق دياب، طه حسين، عبدالعزيز البشري، محمد عبدالله عنان، توفيق فرغلي، ومصطفى وعلى عبدالرازق . ونافست هذه الجريدة فى قوة مقالاتها جريدة «البلاغ» التى كان يكتب فيها إلى جانب عبدا لقادر حمزة الذى أصدرها فى ٢٨ يناير ١٩٢٣م - كل من عباس محمود العقاد، زكى مبارك، سلامة موسي، إبراهيم المصري، توفيق اليازجي، محمد لطفى جمعة، ومحمد على غريب، ثم انضم إليهم إبراهيم عبدالقادر المازني.

التجديد فى المقال

وكانت هذه الفترة مناسبة و ملائمة لنمو المقال الصحفى وإزدهاره، لما اتصفت به من مقاومة للاحتلال الإنجليزى والتنافس بين الأحزاب وتبارى الكتاب فى الدفاع عن وجهات النظر المتصارعة، ولذلك امتاز المقال فى هذه المرحلة بالجدّة فى الأسلوب والتفكير السياسي.

وقد وضع هؤلاء الكتاب المقال الصحفى على بداية مرحلة جديدة من لقاء الأصالة والمعاصرة حيث توحد فيها والتقى تيار القديم برافديه المصرى والعربي، والتيار الحديث الوافد من الغرب (١).

واستمرت هذه النهضة الصحفية فى فنون المقال حتى أنه كان أول فن صحفى يطالع القاريء حيث كان المقال ينشر فى الصفحة الأولى على اليمين بمساحة ثلاثة أعمدة، وكانت هذه المقالة بمثابة المقال الافتتاحى للجريدة، إضافة إلى العديد من المقالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية، موزعة على باقى صفحات الجريدة، وكان بعضها يحتل صفحة كاملة.

---

(١) د. عبدالعزيز شرف، «فن المقالة الصحفى» مرجع سابق، ص ١٥.

وظل الحال كذلك حتى أوائل الأربعينات، حيث تضاءل المقال فى حجمه، وتخلى عن مكانه فى الصفحة الأولي. وذلك بسبب الأزمة التى تعرضت لها الصحافة بصفة عامة حيث تسببت الحرب فى نقص إمدادات الورق والأحبار اللازمة لطباعة الصحف، فقلت عدد صفحاتها، وكذلك لإعلان الأحكام العرفية ابتداء من ٢ سبتمبر ١٩٣٩ وفرض الرقابة على الصحف والبريد. وقد اختفت خلال الحرب العالمية الثانية بعض الجرائد والمجلات ، وكان الاهتمام بالخبر وينشر الصور الإخبارية واضحاً.

تحسن نسبي:

وبعد أن توقفت الحرب فى أوروبا والشرق الأوسط، بدأ تحسن نسبى فى وضع الصحافة، حيث زادت كميات ورق الصحف المستورد لمصر، فصدرت فيها عدة صحف يومية وأسبوعية وشهرية جديدة منها :«بنت النيل» مجلة شهرية صاحبتها ورئيسة تحريرها الدكتورة درية شفيق، وقد صدر العدد الأول منها بالقاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥، وكانت مجلة نسائية اجتماعية أدبية، إلا أنها كانت غنية بالمقالات والموضوعات السياسية (١).

وفى ٥ مايو ١٩٤٦ صدرت جريدة «الإخوان المسلمين» يومية عن جماعة الإخوان المسلمين، ثم جريدة «صوت الأمة» فى ٢٩ يوليو ١٩٤٦، وكانت وفدية رأس تحريرها محمد صبرى أبو علم ، وفى ١١ مارس ١٩٤٧ صدرت جريدة «النداء» أسبوعية وفدية صاحبها يس سراج الدين، وفى ٨ يونيو من نفس العام أصدر السعديون جريدة «الأساس » اليومية.

كشف فضيحة الأسلحة الفاسدة

وتمر مصربعد ذلك بعدة ظروف سياسية كان لها تأثيرها الواضح على صحافتها وعلى فن المقالة فيها، حيث قامت حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٨م، وأعلنت الأحكام العرفية من جديد . وبعد الهدنة يعلو صوت الصحافة مرة أخرى وتكشف روزاليوسف فى سنة ١٩٥٠ عن صفقات الأسلحة الفاسدة، وتقف إلى جانبها

(١) د. إسماعيل إبراهيم، «الصحافة النسائية فى الوطن العربي» ،الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٢٨.

صحيفة المصرى وغيرها من الصحف التقدمية من خلال مجموعة من المقالات الملتهبة حماسة ووطنية، فتكون المصادرة والتعطيل لبعض هذه الصحف.

وترفض حكومة الوفد الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك التى تقدمت بها الحكومة البريطانية يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٥١م، وبدأ الجو السياسى يكفهر فى مصر ، وانعكس ذلك على الصحافة الوطنية [١].

وتزداد الأوضاع السياسية سوءاً نتيجة لموقف الإنجليز من مطالب مصر، وبلغت الأزمة ذورتها فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، حين أطلق الإنجليز النار على الشرطة المصرية فى الإسماعيلية ، وهبت مصر عن بكرة أبيها تحتج على هذا العدوان الوحشي، واحترقت القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، واعلنت الأحكام العرفية وأقيلت حكومة الوفد، وفى ٢٥ فبراير ١٩٥٢ صدر مرسوم ملكى بحل مجلس النواب.

توارى المقال الصحفى فى ظل ثورة يوليو

ثم تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتفرض رقابة عسكرية فضلاً عن الرقابة المدنية التى كانت مفروضة على البلاد منذ حريق القاهرة.

وهكذا فقدت الصحافة المصرية حريتها وسطوتها وتوارى صوتها الوطنى أوكاد يختفي. وبالتالى تعرض فن المقال الصحفى إلى ضربات موجعه وتوارى ليفسح المجال لأخبار النظام الجديد الذى سيطر على الصحف.

ولم يكن قد مضى أربعة أشهر على قيام الثورة حتى بدأت الصحف القديمة تختفى ، فقد توقفت جريدة المقطم بعد العدد الصادر فى ١١ نوفمبر ١٩٥٢م، وتبعتها جريدة «البلاغ» التى توقفت عن الصدور خلال عام ١٩٥٣م. وصدر العدد الأخير من جريدة «الزمان» المسائية فى فبراير ١٩٥٤م. كما توقفت صحيفة «الإخوان المسلمين» بعد أن أصدر جمال عبدالناصر فى ١٤ يناير ١٩٥٤ قراراً بحل الجماعة. وتوقفت أيضاً صحف« الجمهور المصري» الأسبوعية، و«صوت الأمة» اليومية الوفدية، و«المصري» لمحمود أبو الفتح فى ٥ ما يو من السنة نفسها.

---

(١) د. خليل صابات، «وسائل الاتصال» مرجع سابق، ص ١٧٦.

وهكذا ضعف صوت الصحافة الوطنية المصرية المعبرة عن الأحزاب المختلفة. ولم يعد هناك إلا صوت واحد تعبر عنه صحافة النظام الجديد الذى أصدر فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ العدد الأول من جريدة «الجمهورية» لسان حال الثورة، كما أصدرت فى أول يناير ١٩٥٤ مجلة «التحرير» أسبوعية، ثم مجلة «الرسالة الجديدة» فى أبريل من نفس العام، وأيضاً مجلة «الثورة» الأسبوعية عن منظمات الشباب. وصدر العدد الأول من جريد «الشعب» فى ٣ يونيو ١٩٥٦ م والتى توقفت فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٩. وأصدرت حكومة الثورة أيضاً جريدة «المساء» التى صدر عددها الأول فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦.

وفى ٢٤ ما يو ١٩٦٠ ، صدر قانون تنظيم الصحافة، الذى انتقلت بمقتضاه ملكية دور صحف «الأهرام»، «الهلال» و«روز اليوسف» و«أخبار اليوم» إلى الاتحاد القومى الذى حل محله بعد ذلك الاتحاد الاشتراكى العربي.

وهكذا أحكمت الدولة قبضتها على الصحافة والصحفيين وكممت أفواه المعارضين لسياستها، فعندما دعى فكرى أباظة فى مجلة «المصور» الصادرة فى ١٨ أغسطس ١٩٦١م إلى التفاهم السلمى والمفاوضة مع إسرائيل، تم إيقافه عن العمل حتى إبريل ١٩٦٢، بعد أن قبل جمال عبد الناصر اعتذاره المنشور فى الصفحة الأولى من الأهرام [١].

ومضى الأمر على هذا الحال رغم إعلان المسئولين أكثر من مرة عن أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وعلى أن الصلة وثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وعلى وجوب توافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة - كما جاء فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م.

وكان من أهم كتاب المقال فى هذه الفترة محمد حسنين هيكل، فكرى أباظة، إحسان عبدالقدوس، موسى صبري، إبراهيم الوردانى، أحمد بهاء الدين، لطفى الخولي، محمد سيد أحمد، محمد زكى عبدالقادر، محمد صبيح، وكان المقال

(١) . خليل صابات ، المرجع السابق، ص ١٨١ .

لأكثر انتشاراً هو مقال «بصراحة» الذى كان يكتبه محمد حسنين هيكل أسبوعياً كل يوم جمعة بجريدة الأهرام.

انفراجه حزبية وصحفية

وتبدأ ريح الصحافة المصرية تتجه نحو الحرية بعد وفاة جمال عبدالناصر وتولى أنور السادات مقاليد السلطة، حيث صدر الدستور المصرى الدائم فى ١١ سبتمبر ١٩٧١م ونصت مادته السابعة والأربعون على أن «حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني». ونصت مادته الثانية والأربعون على أن «حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى محظور».

وكانت هذه بادرة مشجعة فى طريق حرية الصحافة التى هى البيئة المناسبة لنمو وإزدهار المقال الصحفي.

واتبع هذه الخطوة خطوات أخرى على نفس الطريق بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م، حيث تم تشكيل المجلس الأعلى للصحافة فى مارس١٩٧٥م، وفى يوليو من نفس العام تم إعلان ميثاق الشرف الصحفي. ثم أُعلن فى ٢٩مارس ١٩٧٦ عن قيام المنابر التى كانت الخطوة الأولى لعودة الحياة الحزبية فى مصر بعد أن تعطلت لأكثر من ٢٠ عاماً، ثم اعلنت الأحزاب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ . وكان هذا الإعلان بمثابة عودة الروح إلى صحافة المقال والصحافة المصرية الحقيقية التى كانت تعيش أجواء الحرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

وبدأت تظهر الصحف الحزبية من جديد فقد أصدر حزب مصر العربى الاشتراكى فى ٢٨ يونيو ١٩٧٧ جريدة «مصر» أسبوعية، وأصدر حزب «الأحرار الأشتراكيين» العدد الأول من صحيفته الأسبوعية «الأحرار» فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧م. ويصدر فى أول فبراير ١٩٧٨ العدد الأول من صحيفة «الأهالي» عن حزب التجمع الوطنى الوحدوي. وفى أول ما يو ١٩٧٩ يصدر العدد الأول من جريدة «الشعب» صوت حزب العمل الاشتراكي. ويصدر الحزب الوطنى

الديمقراطى فى ٢ مارس ١٩٨١ العدد الأول من جريدة «مايو» الناطقة بلسان الحزب.

بوادر الصدام بين السلطة والصحافة

ورغم هذه الظواهر المشجعة على الحرية وانتشار الأجواء الديمقراطية ورغم التركيز فى بيانات المسئولين وفى الدستور الدائم للبلاد على حرية الصحافة وحرية التعبير، إلا أن النظام الذى تعود على أن يكون صوته هو الأعلى وأن تكون كلمته هى المسموعة، لم يتقبل أصوات المعارضة التى أرادت أن تستغل هذا الهامش الديمقراطى الذى سمحت به الدولة للصحافة والأحزاب ، وبدأت المعارك بين الحكومة وبين الأحزاب وصحفها.

* ففى شهر أغسطس ١٩٧٨م توقفت جريدة الأهالي، بعد أن تم مصادرة أربعة أعداد منها، وهى الأعداد الصادرة فى ١٧، ٢٤مايو، ٢، ٩ أغسطس ١٩٧٨م، كما صودر عدد الأربعاء ١٨ أكتوبر من نفس العام.

* وقبل ذلك وفى ما يو ١٩٧٨ صدر قرار بالتحقيق مع محمد حسنين هيكل ومحمد عباس سيد أحمد وأحمد فؤاد نجم وصلاح عيسى وأحمد حمروش (١).

* وتمت مصادرة عدد جريدة «الشعب» «يوم الثلاثاء ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م ، بعد الحملة التى شنها الدكتور حلمى مراد على مشروع إصلاح التليفونات، واتهمت إحدى الشخصيات السياسية البارزة بأن لها مصلحة خاصة فى إبرام اتفاقية تنفيذ هذا المشروع.

* وتصادر نيابة أمن الدولة العليا العدد ١٢٢ من جريدة «الشعب» الصادر فى ٢٥ أغسطس ١٩٨١ «لما تضمنه من تشهير بالنظام الشرعى القائم بالبلاد وهجوم سافر على السلطة الشرعية تجاوز الحدود الموضوعية ويخرجه عن إطار النقد المباح » كماجاء فى قرار المصادرة.

* كما تمت مصادرة عدد سبتمبر من مجلة «الدعوة» لما احتواه من موضوعات من شأنها تكدير الأمن العام «كما قالت نيابة أمن الدولة العليا».

---

(١) د. خليل صابات ، مرجع سابق، ص ١٨٧.

اغتيال وحالة طوارىء

* وتتأزم الأمور بين السلطة وبعض فئات المعارضة وتدفع الصحافة الثمن بتقييد حريتها عندما أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإضافة بند جديد للمادة ٢٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠. وتشتد أزمة الصحافة عندما يصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ بنقل عدد من الصحفيين والعاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى الهيئة العامة للاستعلامات وغيرها من الجهات الحكومية بحجة أنهم مارسوا نشاطا له تأثير ضار فى تكو ين الرأى العام ويهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الوطن.

* كما تم إلغاء التراخيص الممنوحة لمجلات: الدعوة ، الاعتصام، المختار الإسلامى ، مجلة الكرازة، وصحف وطني، الشعب، دار الموقف العربي.

وكانت نتيجة هذا الموقف المتأزم أن أسفر الأمر عن اغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١م أثناء حضوره العرض العسكرى الذى أقيم بمناسة العيد الثامن لنصر أكتوبر ، وتم إعلان حالة الطوارىء.التى دائما ما تفقد معها الصحافة حريتها ويتضاءل دورها السياسى والاجتماعي.

وكان من أبرز كتاب المقال فى هذه الفترة: محمد حسنين هيكل، إحسان عبد القدوس، أحمد بهاء الدين، لطفى الخولي، محمد سيد أحمد فى «الأهرام»، موسى صبري، أنيس منصور، محمد زكى عبدالقادر، محمد فهمى عبداللطيف، رشدى صالح، مصطفى أمين، أحمد رجب، عبدالمجيد نعمان، نبيل عصمت، عبدالحميد الكاتب، جلال الدين الحمامصى وإبراهيم سعده فى الأخبار «وعبدالمنعم الصاوي، محسن محمد ، إبراهيم الورداني، فى جريدة الجمهورية.

وحلمى مراد ، وحامد زيدان، عادل حسين، السيد الغضبان فى جريدة الشعب. ومصطفى شردي، د. نعمان جمعه، إبراهيم الدسوقى أباظة، جمال بدوى فى جريدة الوفد. وصالح جودت، صبرى أبو المجد فى دار الهلال وصلاح قبضايا فى جريدة الأحرار.

التصالح بين الحكومة والصحافة

ويبدأ الرئيس مبارك عهده بالتصالح مع الصحافة والصحفيين ، فيصدر فى ٣ يناير ١٩٨٢م . قرارين جمهوريين، الأول بإعادة ٣٠ صحفياً إلى وظائفهم التى كانوا يشغلونها فى المؤسسات الصحفية القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون، والقرار الثانى بإعادة ٢٩ أستاذاً جامعياً إلى وظائفهم السابقة التى كانوا يشغلونها فى مختلف الكليات.

ولسد الفراغ الذى تركته الصحف الإسلامية الملغاة بمقتضى قرارات ستمبر ١٩٨١م صدر العدد الأول من صحيفة «اللواء الإسلامي» فى ٢٨ يناير ١٩٨٢، جريدة أسبوعية تصدر كل خميس عن دار مايو الوطنية للنشر التابعة للحزب الوطني.

وفى ٤ مايو ١٩٨٢ م عادت جريدة «الشعب» الناطقة بلسان حزب العمل الاشتراكى إلى الصدور ، كما وافق المجلس الأعلى للصحافة فى ١٠ مايو من العام نفسه على عودة صدور «الأهالي» صحيفة حزب التجمع بعد توقفها عن الصدور لمدة ٤٣ شهراً.

وفى ٢٢ مارس ١٩٨٤م يصدر عن حزب الوفد الجديد العدد الأول من صحيفة «الوفد» برئاسة تحرير مصطفى شردى. ويصدر حزب الأمة فى ١٢ مايو ١٩٨٤ صحيفة «الأمة» جريدة يومية تصدر أسبوعية مؤقتة. وعادت مجلة «الإعتصام» الإسلامية إلى الصدور فى أول يوليو ١٩٨٤ م ، بعد أن ألغى ترخيصها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١م فى ٣ ستمبر ١٩٨١م كما تعود جريدة «وطنى» الأسبوعية إلى الصدور فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م.

وجرت فى السنوات التالية أحداث أثبتت أن الدولة تميل إلى السير فى طريق الحرية، وأن الصحافة تستفيد من هذه الحرية دون إفراط: ففى ٢٤ يناير ١٩٨٣م عاد الدكتور يوسف إدريس إلى كتابة مقاله الأسبوعى فى الأهرام، بعد أن توقف عن كتابته احتجاجاً على تدخل رئيس التحرير فيما يكتب. ويعود محمد سيد أحمد إلى كتابة تحليلاته السياسية فى «الأهرام» ابتداءً من ٩ يناير ١٩٨٥م . وكذلك يعود لطفى

الخولى للكتابة فى الأهرام مسئولاً عن صفحة جديدة باسم «الحوار القومي» وذلك فى ٢٠فبراير من السنة نفسها. ويعود إبراهيم سعدة إلى رئاسة تحرير جريدة «مايو» «إلى جانب عملة رئيساً لتحرير أخبار اليوم فى ١٤ فبراير ١٩٨٥م.

وفى ١٥ فبراير ١٩٨٦ يعود محمد حسنين هيكل إلى كتابة مقالاته «بصراحة» ولكن هذه المرة فى جريدة «أخبار اليوم» ولكنه لم يستمر طويلاً فى الكتابة.

ويؤكد الرئيس مبارك فى ١٨ ستبمبر ١٩٨٥م «أن الديمقراطية هى الصحافة الحرة التى تكون مرآة حقيقية للمجتمع تظهر أحلامه وآلامه وتنطق بكلمة الحق وتروج للانتماء الوطني. وأكد أن مسيرة الديمقراطية لن يؤثر فيها همس العابثين فى الظلام. ودعا الرئيس إلى صحافة حرة تشرع النقد للدفاع عن حقوق المقهور والمظلوم، لا لكى تكون أداة للقهر والظلم» (١).

حرية الصحافة والإنتخابات البرلمانية

ورغم هذه النيات الحسنة والسعى فى اتجاه الديمقراطية من جانب الحكومة، إلا أن الممارسة العملية أكدت أن الشوط مازال بعيداً أمام الصحافة، وخاصة صحافة المعارضة لتقوم بدورها الحقيقى والذى كان منتظراً منها، فقد أسفرت الانتخابات التى جرت فى ٢٧ مايو ١٩٨٤م. بين الحزب الوطنى وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب العمل الاشتراكي، وحزب التجمع التقدمى الوحدوى وحزب الوفد الجديد، عن فوز الحزب الوطنى بـ ٣٩٠ مقعداً فى مجلس الشعب، وعن فوز الوفد الجديد بـ ٥٨ مقعداً، أما الأحزاب الثلاثة الباقية فلم تفز بأى مقعد لأنها لم تحصل على نسبة الـ ٨ ٪ من الأصوات كحد أدنى لدخول مجلس الشعب، وذلك طبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣م.

وكان لهذه النتيجة ـ غير المتوقعة ـ أثرها على صحف المعارضة، التى علت نبرتها وشككت فى صدق هذه النتيجة التى رأت أنها تبعد تماماً عن الواقع الحقيقي.

وغنى عن البيان ارتباط حرية الصحافة بديمقراطية الانتخابات ، وقد أكدت ذلك الانتخابات البرلمانية فى سنة ١٩٨٧، ثم انتخابات ١٩٩٠، وانتخابات ١٩٩٥م .

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩ ستمبر ١٩٨٥م.

فبالرغم من أن الحركة الديمقراطية المصرية، تكاد تكون الأكبر التى تتمتع بهامش معقول من حرية العمل، قياساً على الوضع العربى الواقع فى معظمه تحت شمولية مقنعة، أو نظم ديكتاتو رية سافرة، وبالرغم من الحيوية السياسية والفكرية والاجتماعية التى صاحبت هذه الانتخابات والتى تمثل شعاعاً وضاءً وسط الظلام العربى المحيط،وبالرغم من أن هذا الهامش الديمقراطى الملحوظ صاحبه نمو مواز فى حرية الصحافة وإعادة إحياء الصحافة الحزبية تعبيراً عن تنوع الأفكار والرؤي، واختلافات المذاهب والاتجاهات ، وتعدد السياسات والتوجهات، إلا أن هذا النمو ليس مطلقاً، ولا نموا كاملاً بالدرجة التى نتمناها. إنما هو ظل محكومٌ إلى حد كبير بقوانين وإجراءات إدارية تعوق الإنطلاق الكامل لحرية الصحافة، خاصة من جانب قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠م الذى حل محله فى عام ١٩٩٦ القانون ٩٦ المعروف بقانون تنظيم الصحافة و يتضمن نصوصاً كثيرة تعرقل حرية إصدار الصحف على سبيل المثال (١).

كما أن الأحزاب التى وصل عددها حالياً إلى أكثر من ١٤ حزباً، إلا أن كل هذه الأحزاب تمارس عملها وسط ضوابط سياسية وقانونية وإدارية كثيرة، أى فى ظل قوانين الطوارىء، وحماية الجبهة الداخلية والعيب والقيم والمحاكم الاستثنائية، فضلا عن قانون الأحزاب وسلطة الصحافة وممارسة الحقوق السياسية المطعون فى دستوريته.

وبينما يتمتع الحزب الوطنى الديمقراطى بكل سلطة الحكم ورحابة صدره ومساندته المادية والمعنوية، تشكو أحزاب المعارضة من التضييق والملاحقة. فما بالك مما تشكو منه القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الأخرى التى لا تجد لنفسها قنوات حزبية معترف بها، والتى تطالب بحقها فى إقامة أحزاب تعبر عنها.

مأزق الصحافة الحزبية

وعلى الناحية الصحفية نجد الأوضاع موازية فمنذ صدور قانون تنظيم ـ أو تأميم ـ الصحافة فى مطلع الستينيات، والمؤسسات الصحفية الرئيسية تخضع للتوجيه

(١) صلاح الدين حافظ، «أحزان حرية الصحافة» ، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ص٢٠٥.

الحكومي، حيث ألت ملكيتها من الاتحاد الاشتراكي إلى مجلس الشوري، وحيث قياداتها الإدارية والتحريرية العليا، معينة بالطريق الرسمي، وإن اختلفت أشكال الملكية والتبعية، فثمة ملكية حكومية مباشرة وصريحة كملكية وزارة الإعلام لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، وثمة ملكية مقنعة كوضع باقي المؤسسات الصحفية الكبري.

وحين قامت الأحزاب أصدرت هي الأخرى صحفها التي تحمل فكرها وتعبر عن خطها السياسي ، وتبث إلى الشارع بضجيج شكواها في مواجهة هيمنة الحزب الوطني الحاكم.

وبين ثراء التركة التي ورثها الحزب الوطني وبين ضعف إمكانيات الآخرين، وجدت أحزاب المعارضة نفسها في مأزق بالغ الصعوبة، فلجأت إلى الطريق الأسهل، طريق الصراخ بصوت عال وضجيج صاخب، خاصة عبر صحفها، لعل صوتها يخترق الحواجز المحيطة بها.

لقد شاب الحركة الديمقراطية، وفي قلبها حرية الاعتقاد وحرية التعبير وحق التنظيم والعمل، شابها وسط صراع الأحزاب، عدم تكافؤ الفرص بين هذه الأحزاب، وانحياز سلطة الإدارة إلى الحزب الحاكم، واستغلال الأخير لإمكانيات الدولة في حملاته الانتخابية مما زادت فرصته في الفوز بأغلبية ساحقة تؤهله للحكم المستمر، مما يقلل فرص تبادل المقاعد وتوالي الأحزاب على الحكم.

وحرية التعبير والصحافة شابهما أيضاً وسط العاصفة نفس الشيء، وهو عدم تكافؤ الفرص بين كل الأحزاب ، فرغم امتلاك أحزاب المعارضة لصحفها، إلا أنها من حيث التأثير والانتشار والتوزيع، ومن حيث الإمكانات التحريرية والطباعية، لاتقارن بإمكانيات الصحف القومية «الحكومية» ذات الطاقات الضخمة التي جندت إلى جانب الحزب الوطني.

يأس وإحباط

ونتيجة لعدم تكافؤ الفرص الذي أحست به أحزاب المعارضة، أطلقت العنان لصحفها تصرخ بكل ما تستطيع من قوة، بصرف النظر عما احمله ذلك الصراخ من

حقائق أو أكاذيب، لقد سادها الشعور باليأس والاختناق، فعم التهاتر والإسفاف والتنابز بالألقاب، مع ما حمله ذلك من هبوط مهنى وقيمى وأخلاقى وفكري، هبوط مضمون الخطاب وأسلوبه، كما فى مستوى اللغة ودرجة الحوار الذى وصل إلى دركه الأسفل خاصة خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٧ وقد سارت الصحف القومية «الحكومية» على نفس الوتيرة وبدا الأنحياز على صفحاتها للحزب الوطنى واضحاً صريحاً.

وهكذا وبدون أن تقصد، فجرت الصحافة القومية، أزمتها القديمة الجديدة القائمة الدائمة، أزمة الوضع القانونى والسياسى والمهنى الذى تعيشه ، وأزمة الثقة فى حيادها وصدق تطبيقها لمبدأ القومية [١].

وتثبت الأيام أن الصحافة كانت ومازالت وستظل جزءاً رئيسياً من الحياة العامة، باعتبارها قناة أساسية من قنوات الرأى والتعبير، ولذلك ارتبطت بالعمل الديمقراطى ارتباطا عضوياً فى إطار مناخ عام.

كلما اتسع هامش العمل الديمقراطى، ازدهرت الصحافة وتعمقت حريتها، والعكس صحيح، فالقدر المتاح من حرية التعبير في الصحافة مرتبط تمام الارتباط بالهامش الديمقراطي في الحياة العامة، كلاهما يتحرك حركة منسجمة متسقة صعوداً وهبوطاً.

القانون (٩٣) وقضية حزب العمل وجريدة الشعب

ولقد تعرضت حرية الصحافة فى مصر فى السنوات الأخيرة إلى هزتين قويتين كان لهما آثارهما على الممارسة الصحفية والحزبية بالبلاد . وهما حملة الهجوم على الصحافة والتحريض ضد الصحفيين الذى بدأ منذ عام ١٩٨٧، وظلت تتصاعد حتى وصلت ذروتها عام ١٩٩٥ حين صدر القانون المرفوض والمعروف بقانون (٩٣) المضاد لحرية الصحافة ولكل الحريات العامة. والهزة الثانية هى قضية حزب العمل وتوجيه الاتهامات إلى قيادات الحزب وتعطيل جريدة الشعب الناطقة بلسان الحزب وذلك فى مايو سنة ٢٠٠٠.

---

(١) صلاح الدين حافظ المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٨، ٢١٤.

القانون الجائر

بالنسبة للهزة الأولى والتى تمثلت فى الحملة المنظمة التى قادتها وحركتها بعض الأجنحة داخل الحكم حيث أخذت تهاجم الصحفيين محاولة إسقاط هيبتهم وهز دورهم واختراق صفوفهم وتحطيم أسلحتهم، خاصة أقلامهم الشريفة، واحداً بعد الآخر، قادت هذه الأجنحة الحملة وحركتها لأنها ترى فى إنطلاق الحريات العامة، وحرية الصحافة بشكل أساسى ، خطراً يهدد نفوذها ويكشف أهدافها، ويعرى أخطاءها وفسادها.

وأسفرت هذه الحملة عن قانون جائر هبط فى الهزيع الأخير من ليل آخر شهر مايو ١٩٩٥ ، وهو القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥م الذى أجرى تعديلات جوهرية فى قانون العقوبات وفى قانون نقابة الصحفيين تؤدى إلى فرض مزيد من القيود على حرية الصحافة، تكبل الصحفيين بأكثر مما حول أقلامهم وآدائهم من قيود وكوابح. ولم تعرض الحكومة القانون الجديد على مجلس الدولة وتحدت الحكم التاريخى للمحكمة الدستورية العليا حول حرية الرأى والنقد وضوابط جريمة «السب والقذف» التى يجب ألا تعوق حرية الصحفى أو الكاتب فى إبداء رأيه ونشره بحرية. كما تجاهلوا رأى نقابة الصحفيين.

وقد آثار هذا القانون عاصفة شديدة وزوابع بين الحكومة والصحفيين واساتذة القانون الواعين وخبراء السياسة، الذين أجمعوا على معارضة التعديلات القانونية الهادفة إلى تشديد العقوبات فى جرائم الرأى وإسقاط الحصانة الرمزية لأصحاب القلم.

وقد توج ذلك الإجماع من خلال الجمعية العمومية التاريخية للصحفيين التى رفضت رفضاً قاطعاً هذه التعديلات، مما دفع الحكومة إلى تعديل بعض مواد القانون سيء السمعة المتعلقة بجرائم النشر، ووافق مجلس الشعب على هذه التعديلات فى ١٦ يونيو ١٩٩٦م وصدق عليه رئيس الجمهورية. وفى يوم الثلاثاء ١٨ يونيو من نفس العام، وافق مجلس الشعب على مشروع قانون بشأن تنظيم الصحافة وهو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م ، وصدق عليه رئيس الجمهورية فوراً، لكى تصل

الأزمة إلى حل وسط . حقق بعض أهداف الصحفيين من إسقاط القانون المرفوض ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وحقق بعض أهداف المتشددين فى الحكم بتشديد بعض العقوبات فى جرائم النشر.

تجميد نشاط حزب العمل وتعطيل جريدة «الشعب»

وكانت هذه العقوبات هى السلاح الذى شهرته الأجنحة المتشددة فى الحكم دائما ضد الصحفيين، وشهدت المحاكم بمقتضاه محاكمة أكثر من صحفى من بينهم مجدى أحمد حسين وصلاح بديوى وعاصم حنفى من جريدة الشعب والذين صدرت ضدهم أحكام بالحبس فى القضية التى عُرفت بقضية «الشعب ـ والي». والتى شنت خلالها جريدة الشعب حملة صحفية منظمة اتهمت من خلالها نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بتخريب السياسة الزراعية المصرية والتعاون مع إسرائيل فى هذا الصدد.

وطال صبر الإدارة الحكومية على حزب العمل وعلى جريدته حتى كانت قضية كتاب «وليمة أعشاب البحر» الذى أصدرته وزارة الثقافة عن طريق الهيئة العامة لقصور الثقافة وتطاول فيه كاتبه السورى حيدر حيدر على المقدسات: فكانت هذه هى الفرصة المواتية للتخلص من الحزب ومن جريدته.

الوليمة والحصار

ونفس الأمر الذى حدث خلال انتخابات ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩٥م، حدث فى معركة جريدة الشعب وحزب العمل مع الأجنحة المتشددة فى الحكومة، وهو الشعور بعدم تكافؤ الفرص، فوالى ومن بعده فاروق حسنى يقف معهم الحزب الوطنى والحكومة وبالتالى الصحف القومية «الحكومية» التى راحت بتوجيه وتحريك من الأجنحة المتشددة فى الحكومة تستعدى الجميع ضد الحزب وجريدته، وهنا وجد الحزب وصحيفته أنفسهم محاصرين وفى موقف المتهم، فراح قيادات الحزب والصحفيون بالشعب تحت وطأة الإحساس باليأس والإختناق يصرخون بصوت عال عبر المنبر الوحيد والمتاح لهم وهو الجريدة لعل صوتهم يخترق الحواجز المحيطة بهم،

مدافعين عن أنفسهم وموضحين حقيقة موقفهم، نعم لم يخل الأمر من التهاتر والإسفاف وتبادل الشتائم والإتهامات بين جريدة الشعب وجرائد الحكومة المسماة بالقومية والتى كانت أعلى صوتاً وصبت كل مقالاتها فى اتجاه واحد وهو الإيحاء بضرورة تحرك الحكومة لحل حزب العمل وإيقاف جريدة الشعب، وفى المقابل استمرت جريدة الشعب فى حملتها متهمة الحكومة بمساندة الملاحدة فى مواجهة المسلمين، وطالبت الرئيس مبارك بالتدخل مباشرة لتطهير وزارة الثقافة وإقالة فاروق حسنى وزير الثقافة الذى اعتبرته الجريدة المسئول الأول عن نشر رواية حيدر حيدر وغيرها من الكتب التى تسىء إلى الإسلام والمسلمين والتحقير من المقدسات [1].

وشجع الحكومة على المضى فى موقفها تجاه حزب العمل وجريدة الشعب إندلاع مظاهرات الطلاب بجامعة الأزهر منددين بكتاب «وليمة أعشاب البحر» مطالبين بإقالة وزير الثقافة، وحاصرت قوات الأمن المركزى الجامعة واشتبكت مع الطلاب، وحدثت بعض الإصابات، وتم إلقاء القبض على ٧٥ طالبا . أفرجت النيابة عنهم بعد ذلك مراعاة لظروف الامتحانات وبعد تدخل رئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم.

وتلبدت الغيوم على الساحة السياسية والصحفية، ويعقد حزب العمل مؤتمرا صحفياً عالمياً يوم الأربعاء ١٧ من مايو ٢٠٠٠، أكد فيه قادة الحزب أن حزب العمل حزب شرعى يمارس دوره فى إطار القواعد المقررة فى قانون الأحزاب. ولم يحدث أن تم اتهامه بخرق هذه القواعد رغم معارضته الواضحة لكثير من السياسات الحكومية. وأن الحملة المثارة ضد حزب العمل لاتقوم على أى سند شرعى أوقانوني.

موت جريدة ووفاة حزب

وبعد الحملة التى شنتها وسائل الإعلام القومية «الحكومية!» على حزب العمل قررت لجنة الأحزاب بمجلس الشورى تجميد نشاط الحزب وتحويل القضية إلى جهاز المدعى العام الاشتراكى، الذى انتهى بعد نحو شهرين من التحقيقات المكثفة والمتواصلة مع المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب وعادل حسين الأمين العام له، وعدد من قيادات الحزب والصحفيين بجريدة الشعب، انتهى من إعداد التقرير

(١) راجع أعداد جريدة الشعب: ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦.

النهائى فى قضية حزب العمل والذى أثبت أرتكاب حزب العمل ٩ مخالفات منها تولى قيادات من الإخوان والجماعات المتطرفة مناصب قيادية فى الحزب واستخدام صحيفة «الشعب» للدعوة العلنية وبطريقة الإثارة والترويج لأهداف تلك الجماعات(١).

نعم حدثت تجاوزات من حزب العمل ومن جريدته، وأيضا من الصحف القومية الموالية للحكومة والحزب الوطنى ، والأمر لم يحسم بعد، وإن كنا نري أن ماحدث يلقى بظلاله السوداء على الممارسة الديمقراطية وحرية الصحافة في بلادنا ويؤكد أن صحافتنا بالفعل تعيش أزمة لم تخرج منها بعد، يدفع الشرفاء من أصحاب المهنة وتدفع مهنة الصحافة فيها الثمن غالياً. والى أن يقول القضاء المصري كلمته في هذه القضية يبقى أن الصحافة خسرت جريدة وأن هناك عشرات الصحفيين الآن بلا عمل ولا مورد دخل . وهذا كله ينقص من التجربة الديمقراطية ومن حرية الصحافة بلاشك . وكل هذا ما كان يجب أن يحدث فى عصر نباهى فيه بالانجاز الديمقراطى.

حرية ولكن:

ومع كل ماحدث فإنه من الضرورى أن نؤكد أن الصحافة المصرية شهدت خلال السنوات الأخيرة تطوراً مهما فى مجال حرية الرأى والتعبير، خصوصاً عبر صحف الأحزاب، وبعض الصحف القومية رغم وجود ترسانة من القوانين والتشريعات المتراكمة التى إن استخدمت فهى كفيلة بخنق حرية الصحافة وكل الحريات.

* وإجمالاً يمكن الخروج بهذه الملاحظات على الممارسة الصحفية خلال السنوات الأخيرة:

١- بقدر ما تتخذ من خطوات فى سبيل إطلاق حرية الصحافة، بقدر ما توضع القيود فى طريق هذه الممارسة.

٢- تتأثر حريةالصحافة بما يشوب التجربة الحزبية من ممارسات خاطئة، وإحساس بالإحباط واليأس من عدم تكافؤ الفرص بين الحزب الوطنى الحاكم وغيره من الأحزاب.

---

(١) جريدة الأهرام، العدد ٤١٤٩٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٠.

٣ - تعانى صحافة الأحزاب عندنا من مشاكل كثيرة تعوق مسيرتها وقيامها بالدور الأمثل المنوط بها ومنها ضعف التمويل المالي، وحجب المعلومات الضرورية عنها وإغداقها على الصحف القومية.

٤ - هناك أزمة فى التعامل المهنى بين الصحف بعضها البعض سواء كانت علاقة الصحف القومية بالصحف القومية، أو علاقة هذه الصحف بالصحف الحزبية، وقد ظهر هذا الأمر جلياً فى موقف الصحف القومية من حزب العمل وجريدة الشعب.

٥ - سوء العلاقة بين الصحافة ونظام الحكم والتى يسودها التوتر والريبة على طول الخط بدليل المحاولات المستمرة من جانب السلطة إلى تقييد الممارسة الصحفية ومن الأمثلة على ذلك قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ م.

٦ - يمثل الإعلان عامل ضغط قوى على الممارسة الصحفية بسبب سطوة المعلنين وتأثيراتهم المباشرة وغير المباشرة.

٧ - حالة اليأس التى تعانى منها الأجيال الجديدة من الصحفيين الذين لايجدون رعاية أو توجيها أو قدوة، فى الوقت الذى تسيطر فيه على المناصب القيادية بالمؤسسات الصحفية وخاصة القومية شخصيات تجاوزت العشرين عاماً فى مواقعها، مما يحرم الأجيال الجديدة من الترقى وممارسة المسئوليات.

٨ - بريق السلطة والمناصب الذى جعل كبار الكتاب والصحفيين ينصرفون إما إلى تعميم السطحية وتهميش القضايا الوطنية، وإما إلى معارك لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن، ومحاباة السلطة والحزب الحاكم حتى ضد حرية الصحافة نفسها، مثلما حدث عندما أيد بعض كبار الكتاب ورؤساء تحرير الصحف القومية التعديلات التى أدخلها قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والرامية إلى تقييد حريةالصحافة والإنقاص من مكانة الصحفي. ومثلما كان واضحا أيضاً فى قضية حزب العمل وجريدة الشعب عندما تم تجنيد معظم الأقلام لتهيئة المناخ السياسى لتجميد وإغلاق الحزب وجريدته [1] ولم يقتصر الأمر على الصحف القومية وإنما دخلت فى مواجهة الشعب صحيفة الأهالى وصحيفة الميدان وغيرهما.

(١) راجع مقالات سمير رجب، إبراهيم سعده، إبراهيم نافع وغيرهم فى صحف مايو، الجمهورية، الأخبار، الأهرام، عقب أزمة وليمة أعشاب البحر.

٩- تدنى الأداء المهنى فى الصحافة بالرغم من كثرة إعداد أقسام الصحافة بالكليات على مستوى الجمهورية ، حيث لاتوجد هناك خطة للتدريب لا فى الصحف ولا عن طريق النقابة، وغابت الدراسات التطبيقية والمتخصصة فى المناهج الدراسية بكلية الإعلام وأقسام الصحافة، وأصبحت مهنة الصحافة مهمة من لامهنة له ، والعمل فيها لايتم وفق معايير سليمة أو ضوابط محددة،و وإنما تحكمه المجاملات والأهواء والمصالح الشخصية.

مرحلة حرجة:

١٠- كل هذه الأمور أوصلت الصحافة المصرية - كما يقول صلاح الدين حافظ - إلى مرحلة حرجة ، فلم تعد تحوز رضا أحد، وبالتالى فقد اهتزت الثقة فيما تقدمه للقارىء من غذاء فكرى ومدد إعلامى أساساً، فأصبحت هى المغضوب عليها من كل الأطراف.. من الرأى العام ومن صانع القرار... من الحكومة والمعارضة.. من القارىء العادى ومن المثقفين بل هى مغضوب عليها من أبنائها الصحفيين أنفسهم.

* بعض الأوساط الحكومية ترى أن الصحافة المعارضة صحافة متطرفة مهاجمة شرسة، وأن الصحافة القومية متهاونة فى مواجهتها، لأنها «تمسك العصا» من الوسط.

* بينما الأحزاب المعارضة، ترى أن الصحافة القومية حكومية مائة بالمائة، تخلو من الشجاعة حتى فى مواجهة الأنحراف والأخطاء، لذلك تقوم صحف المعارضة بالمهمة فى غيبتها.

* كثير من القراء العاديين يرون أن الصحافة فى جملتها لاتعبر عنهم ولا عن هموم الشعب، بقدر ماتعبر عن آراء الحكام أو عن السياسات الشخصية لزعماء المعارضة.

* كثير من المثقفين، أصابهم اليأس والإحباط مما آلت إليه الصحافة، فقد تحولت اهتماماتها الأساسية - فى نظرهم - إلى كل ما هو سلبي، خاصة الإنحراف والمخدرات والدعارة، واصبحت صحافة للجريمة وكرة القدم، ولم تعد صحافة الرأى المستنير والخبر الصادق.

* أما الصحفيون، فهم بين هذه الاتهامات وتلك، وبين متاعب المهنة ومشاكلها في وضع لايحسدون عليه. يعانون الكثير من الضغوط داخل مؤسساتهم وخارجها[1].

هذه هي البيئة الصحفية الآن، والمفروض أن يعمل في ظلها كتاب المقال وغيرهم من الصحفيين، والنتيجة الطبيعية لذلك هي عدم وضوح الرؤية أمام كتاب المقال وانقسامهم إلى تيارين، إما مؤيد ومساند لسياسات الحزب الوطني، وإما ينتمي إلى تيار المعارضة، وكلا التيارين يبتعد عن المهمة الحقيقية للصحافة وعن الموضوعية في كتابة المقال الذي يجب أن يعبر عن مصالح الشعب بمختلف طبقاته وفئاته وتياراته. والأمل معقود على أجيال جديدة من الكتاب تضع مصلحة الشعب في أولويات اهتماماتها بعيداً عن بريق السلطة والمناصب.

(١) صلاح الدين حافظ ، مرجع سابق، ص ٢٤٢.